العدد (1798) السنة السابعة - الثلاثاء (18) أيار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على باب الوكيل

تعد البطاقة التموينية من الازمات الرئيسية التي تعاني منها العائلة العراقية، ومن المؤسف وبعد مرور اكثر من سبع سنوات على عملية التغير لم تجد وزارة التجارة الحلول العملية الناجحة في معالجة مفردات البطاقة التي تعتبر العمود الفقري للعوائل محدودة الدخل، ومنذ عملية التغير لم يسمع المواطن غير وعود وشعارات لم ينتج عنها غير تناقص حاد بمفردات البطاقة (خمس مفردات فقط) في ظل موازنات عالية خصصت لهذه الوزارة، والغريب ان وزير التجارة وكالة صفاء الدين الصافي وفي مؤتمره الصحفي الاخير اعلن اختصار مفردات البطاقة إلى خمس بدلا من العشر مفردات وذلك لعدم كفاية التخصيصات المالية المرصودة للبطاقة.. وطمأن الصافي المواطن الى ان خزين المخازن يكفي لاشهر قادمة وبامكاننا ان نخصص جولة للصحفيين وللعراقيين لزيارة المخازن والاطلاع على الكميات والنوعيات.

بغداد / سها الشيخلي
تصوير / مهدي الخالدي

بعد إعلان وزارة التجارة تقليص مفردات الحصة التموينية

مواطنون يسألون باستياء: اين الموازنة الانفجارية؟

ومسؤول يرد: هل نسيتم الطحين الاسود أيام النظام السابق؟

ردود أفعال المواطنين

المدى خلال تجوالها في بعض اسواق العاصمة التقت العديد من المواطنين الذي اثار اعلان الوزير استياءهم وسخطهم فالمواطنة ام حميد التي تعمل بائعة للسمك ناشدت الحكومة ضرورة الالتفات إلى أزمات المواطن وعدت تناقص مفردات البطاقة من اولويات قائمة الازمات التي تعيشها العوائل ذات الدخل المحدود.

شاركها الباعة الآخرون الرأي بقولهم أين الموازنات الانفجارية التي اعلنتها الدولة؟ اين المبالغ الواردة من تصدير النفط العراقي؟ اين الخدمات حتى نجد المبررات التي تقنعنا بضرورة تقليص مفردات البطاقة.

فيما اشارت ام حسن التي تعيل اسرة مكونة من نساء وارامل واطفال وعددهم ١٢ شخصا حصد الارهاب حياة رجالهم، إلى أن الحصة هي حق من حقوق الفقير على الحكومة وشرعيا لا يجوز سلبه في ظل الازمات التي يعيشها، وناشد المواطنون جميع القنوات الاعلامية بضرورة تسليط الضوء ومعرفة مبررات التقليص لكون الامر اذا ما تحقق سيثقل كاهل العائلة العراقية.

خمس مفردات فقط!

في مؤتمره الصحفي ديوان الوزارة بتاريخ ٢٨ نيسان المنصرم اعلن وزير التجارة وكالة صفاء الدين الصافي اقتصار مفردات البطاقة التموينية على خمس مفردات بدلاً من عشر مفردات لعدم كفاية التخصيصات المالية المرصدة للبطاقة، وطمأن الصافي المواطن إلى ان تلك المفردات الخمس ستكون ذات جودة عالية ومراقبة ومفحوصة من قبل السيطرة النوعية، وقد اعترف الصافي ايضا بأن توفير مفردات البطاقة التموينية قد رافقتها ازمات عصفت بكثير من الاجهزة التي عليها توفير هذه المواد اضافة الى عملية الفساد التي شابت مرافق الوزارة، واشار الصافي الى ان الكثير من المواطنين كما قال في مؤتمره الصحفي غير قادرين على توفير مستلزماتهم الحياتية وبالظروف التي نمر بها لذا اصبحت البطاقة التموينية مطلبا ملحا ومهمة لشريحة كبيرة من المواطنين الذين لا يتمكنون من الاستغناء عنها.

وقال ايضا: لاشك في ان مسالة البطاقة التموينية من المسائل المهمة والحساسة جدا لانها تتعلق بقوت المواطن وكينونة الانسان، وكما يعرف الجميع الطعام له مساس بالحياة، نقصد حياة المواطن، وكنا حريصين منذ توليتنا هذه الوزارة وكالة على ان نهتم بهذا الجانب الذي اخذ منا الكثير، حيث هناك معاناة غير عادية سخرنا من اجلها اجهزة الوزارة لكي تصل الحصة الى المواطن، واشار الى ان الاليات عبارة عن جيش من الموظفين وراء وصول هذه المفردات الى المواطن حيث يسخر اليها قرابة الواحد والعشرين ألف موظف، من إدارات مختلفة، والتنسيق مع وزارات اخرى اضافة الى ادارة الرقابة والمفتش العام الذي يكون دوره متابعة البطاقة التموينية، واختتم الصافي حديثه بالقول:

– ان خزين المخازن يكفي لاشهر قادمة وبامكاننا ان نخصص جولة للصحفيين وللعراقيين لزيارة المخازن والاطلاع على الكميات والنوعيات.

استغلالها كدعاية انتخابية

ولدى تواجدنا في مبنى وزارة التجارة كان الحديث كله ينصب على تقليص مفردات البطاقة التموينية فقد قال احد وكلاء التوزيع ان مفردات البطاقة حق من حقوق المواطن على الدولة لكنها لم تلتفت بصورة جدية الى معاناته، وكلنا يعلم في زمن الانتخابات كانت الوعود تكال بدون حساب لتحسين مفردات البطاقة وشمولها (المعلبات، اللحوم، البيض، الشيكولاته، معجون الطماطة، الدجاج المجمد) بل وحتى المشروبات الكحولية ايضا بل قالوا ستصبح ٤٠ مادة! ولكن عندما انتهت الانتخابات قد تم تقليصها مرة بحجة عدم وجود وسائط نقل تنقل تلك المفردات وكلنا يعرف ان الوزارة تملك اسطولا من الشاحنات، احد المتقاعدين قال: ان تبريرات الوزارة في عدم وجود تخصيصات في الميزانية لهذا العام لمفردات البطاقة التموينة غير كافية مع العلم ان تخصيص ٣ مليارات دولار نراها كافية ليس للحفاظ على تلك المفردات الرديئة في الاصل بل الى ان تتحسن بدرجة كبيرة، وقال المهندس ليث مصطفى ان موازنة العراق لهذا العام هي ٦٧ مليار دولا فاذا ما علمنا ان كل دول الجوار لا تمتلك مثل هذه الموازنة لعلمنا ان حجة عدم وجود تخصيصات هي حجة واهية جدا! كما اشار المهندس ليث الى ان اهل الاقتصاد يؤكدون ان هناك فائضا في الموازنة

> في زمن الانتخابات كانت الوعود تكال بدون حساب لتحسين مفردات البطاقة وشمولها (المعلبات، اللحوم، البيض، الشيكولاته، معجون الطماطة، الدجاج المجمد) بل وحتى المشروبات الكحولية.

منذ عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ بما مقداره ٦١ مليار دينار ويتساءلون بدورهم أين ذهبت كل تلك الاموال وهي من الفائض، وأمام محل وكيل توزيع البطاقة التموينية في إحدى مناطق بغداد قالت ام خطاب ان الحكومة غنية وانها تستطيع ان تعطي المواطن احسن المواد واكثر من عشر مواد لو أرادت او لنقل لو عملت بجدية واخلاص، غير ان الفساد الاداري يلف الوزارة وخاصة في العقود الوهمية للشركات، وقالت المعلمة ام شهد ان المنظفات على قلتها كانت تعين العائلة لكن ان تختفي من الحصة فامر مؤسف حقا، وقال ابو مصطفى ان الشاي الذي وعدتنا به وزارة التجارة من انه من ارقى المناشئ كان أحياناً مخلوطا بنشارة الخشب ومع ذلك قمنا بخلطه مع شاي (مكيس) من أنواع وماركات معروفة وكانت العائلة العراقية معروفة بعشقها للشاي، وعقب ابو مصطفى قائلا: ولكن ما أدرى وزارة التجارة بمعاناة الفقير لو كانت تعلم حقا بذلك لما قامت بتقليصها الى خمس مفردات وهي قوت الشعب، وعندما علم المتجمهرون بمهمتنا انبرى كل واحد منهم بكيل التهم تارة للوزارة واخرى للحكومة، فقال احدهم ان ذلك الالغاء باطل اذ يجب ان يناقش في مجلس النواب وبما ان مجلس النواب غير موجود الان وقد تم حله فيجب ان تتريث الوزارة في اعلانها لذلك التقليص، واشار احد الواقفين الى ان تلك المواد الرديئة التي كانت توزع في البطاقة هي نفسها التي ناخذها نحن من الوكيل ثم نبيعها للدوار وهو بدوره يبيعها لمخازن الوزارة حيث تعود لنا الرديئة نفسها أثناء التوزيع الجديد، وتساءل مواطن كان يتابع الحديث قائلا: هل يعني ذلك ظهور شركات احتكارية لبعض المواد مثلا وباسعار مرتفعة؟

وبعد مخاطبات رسمية وكتابنا وكتابكم من اجل تحقيق لقاء مع وكيل وزارة التجارة حول الموضوع، كان الرد ان الموعد سيحدد بعد اسبوعين او ثلاثة... وما زلنا في الانتظار!

وزارة التجارة جهة تنفيذية

قال معاون مدير الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية سعد فارس عباس قبل ان نطرح عليه حتى اسئلتنا واستفساراتنا حول تقليص مفردات البطاقة التموينية (وزارة التجارة جهة تنفيذية) فبموجب قرار مجلس الوزراء المرقم ٣٦٩ والمؤرخ في ٢٠٠٩ والقاضي بـ (المصادقة على البديل الثاني لنظام اصلاح البطاقة التموينية واقتصارها على خمس مفردات) ثلاث منها تخص شركتنا وهي السكر، الحليب، الزيت والمادتان الأخيرتان تخصان الشركة العامة لتجارة الحبوب وهما مادتا الطحين والرز.

بالنسبة للمواد المتعلقة بشركتنا فان مادة الدهن او الزيت موزعة الى شهر اب من هذا العام ومادة حليب الاطفال موزعة لغاية شهر نيسان ٢٠١٠ ولدينا خزين لمدة شهرين، وبالنسبة للسكر فان الشركة ابرمت العديد من العقود مع الشركات المجهزة لتامين هذه المادة وبالفعل بدات هذه المادة تصل الى المخازن وتوزع الى المواطنين الا ان هناك بعض المواقع لم يتم التوزيع فيها لانها تخضع الى الفحص المختبري لتكون صالحة للاستهلاك البشري ومطابقة للمواصفات التعاقدية) وقبل اشهر تم توزيع مادة السكرحيث ان الفحص يتم لكل كمية على حدة اضافة الى الفحص الاولي فعند وصول البواخر الى الميناء يتم فحص المواد اوليا حرصا من وزارة التجارة على ان يكون المواطن قد استلم المواد المجهزة من قبلها وهي صالحة للاستهلاك البشري. و هناك اجراءات تنظيمية تخص عمل الوزارة حيث يلاحظ ان الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية تجهز مادة السكر حاليا لكنها تعود الى طلبات سابقة ولكن في واقع الحال فان المواطن يتسلم المواد التي تتعامل بها شركتنا والمقرة بموجب قرار مجلس الوزراء اعلاه وبنسبة ١٠٠٪.

مادة السكر غير صالحة للاستهلاك البشري

وعن السكر غير الصالح للاستهلاك البشري الذي تم توزيعه قبل اشهر والذي كان لونه (اصفر) أي غير مكرر بعد ان رفضته احدى الدول المجاورة، اكد عباس ان مادة السكر التي تتعامل بها شركتنا تعتمد على المواصفة القياسية العراقية رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٦ والتي على ضوئها وضعت الضوابط التي يعمل بها قسم السيطرة النوعية التابعة لشركتنا، وان مواصفات السكر الذي يتم استيراده هو السكر الابيض المكرر وفي حالة عدم مطابقته لهذه المواصفات يتم رفض الكمية ومطالبة المجهز بتعويضنا بكمية اخرى كون هذه المخالفة تعتبر مخالفة للمواصفات التعاقدية.

اما في حالة كون المادة غير صالحة للاستهلاك البشري فيتم اتلافها فورا، وتعتمد هذه الاستيرادات على الذوق العراقي ولذا سوف نشير الى ما يلي، علميا اثبتت الدراسات العلمية بان مادة السكر الاسمر هي أكثر صحيا من مادة السكر الابيض المكرر، الا ان الذوق العراقي يتقبل السكر الابيض اكثر من السكر الاسمر، حيث ان المعادلة الكيمياوية تتضمن تصنيع مادة السكر الاسمر وفق ما يلي:

سكروز ---- تحليل مائي ---- كلوكوز ---- ديكتروز ---- كريكتوز ---- الافيولوز، في حين ان المعادلة الكيمياوية التي تتضمن وحدات سكرية لمادة السكر الابيض المكرر هي كما يلي:

سكروز ---- تحليل مائي --- كلوكوز ---- المادة المضافة ---- دكتروز ---- المادة المضافة --- دكتروز --- المادة المضافة ---- فركتوز --- فركتوز --- المادة المضافة ---- الا فيولوز.

وعليه نلاحظ ان هذه المادة الحافظة المضافة وفق التركيبة الكيميائية لمادة السكر الابيض تدخل في الوحدات السكرية بالتعاقب والتي تؤثر على سرعة امتصاص السكريات من قبل الجسم، ومن ناحية اخرى فان نفاذية المادة للاستهلاك البشري بالنسبة لمادة السكر الاسمر من سنة ونصف الى سنتين من تاريخ التصنيع، في حين ان السكر الابيض المكرر وبسبب وجود المادة الحافظة تكون مدة التنافذية ١٠ سنوات، ومن ناحية اخرى فان نسبة التكتل التي تصيب السكر الاسمر اقل من نسبة نسبة التكتل التي تصيب السكر الابيض بسبب كبر حجم بلورات السكر الاسمر من السكر الابيض المكرر.

وبالتالي نوضح للمواطن الكريم ان كلا النوعين من مادة السكر هي صالحة للاستهلاك البشري والتحكم في استيراد هذه المادة سواء من قبل وزارة التجارة او من قبل القطاع الخاص هو ذوق المواطن.

خارطة الطريق الخاصة بالبطاقة

وعن سؤالنا عن الاسباب الحقيقية وراء تقليص مفردات البطاقة التموينية في حين ان المواطن كان ينتظر الزيادة لا النقصان اكد عباس ان الاسباب تتلخص بالمبالغ المخصصة لتلك المفردات وان القرار صادر من مجلس الوزراء ومن وزارة المالية، وعن النوعية الرديئة التي كانت توزعها الوزارة لتلك المفردات، اكد عباس ان الوزارة لا توزع مواد رديئة ابدا بل انها تستورد المواد من افضل الانواع ومن مناشئ عالمية، ولكن لابد من الاشارة الى ان هناك حلقات تمر بها المواد ابتداءا من وجودها في ميناء ام قصر وانتهاءا بالمستهلك (المواطن) وهذه المادة يمكن توضيح مسارها كالا تي:

وجود المادة في الميناء ---واسطة النقل ----المخازن ---- الناقل ----وكيل المواد الغذائية ---- المستهلك.

وفي هذه الحلقات العديدة اذا كانت هناك مراقبة ومتابعة من قبل اجهزة الدولة كافة، قد يكون هناك تلاعب في ايصال المادة في بعض الحلقات الاخرى.

هل نسينا طحين النظام السابق؟!

وعن عدم صلاحية حليب الاطفال والكبار خاصة الماركات المصرية قد ادى الى تسمم بعض المواطنين جراء ذلك التلف، اكد عباس ان المناشئ المعتمدة من قبل وزارة التجارة هي فرنسا، بلجيكيا، هولندا، سويسرا، ايطاليا، فيتنام، وان الوزارة لم تستورد من مصراية ماركة للحليب، وعن الصابون المصري الذي كان يوزع مع الحصة والذي يمكن ان نطلق عليه (سريع الذوبان) اشار عباس إلى ان الوزارة لم تستورد ابدا الصابون المصري بل تعتمد على الصابون المحلي المنتج من قبل شركة الزيوت النباتية.

> ان المناشئ المعتمدة من قبل وزارة التجارة هي فرنسا، بلجيكيا، هولندا، سويسرا، ايطاليا، فيتنام، وان الوزارة لم تستورد من مصراية ماركة للحليب

الا اننا اوضحنا لمعاون مدير عام شركة تجارة المواد الغذائية ان انتاج شركة الزيوت النباتية لا يسد حاجة البطاقة التموينية وغالبا ما نجد ويجد معنا المواطن صابوناً مصري الصنع، عندها اشار عباس الى ان الحلقة المشار إليها قبل قليل قد تكون هي السبب في استبدال المفردات وخاصة بين الناقل والوكيل.

واكد عباس ان هناك مقترحاً من ضمن خارطة الطريق الخاصة بالبطاقة التموينية هو الانسحاب التدريجي خلال مدة الـ ٥ سنوات القادمة.

وعن الطحين الذي تتفاوت درجة صلاحيته بين شهر واخر اشار عباس الى ان العراقيين تناولوا في عهد النظام السابق طحينا ملوثا بـ (شعر الجرذان وأعقاب السكائر ومخلوطا بالدخن وأشياء أخرى) فهل نسينا ذلك؟

النفط مقابل الغذاء

عن عدم انتظام مواعيد التوزيع حتى نسي البعض ان هناك حصة تموينية في الوقت الذي كانت توزع بشكل منتظم قبل ٢٠٠٣ واحيانا لعدة اشهر لاحقة؟ اشار عباس الى ان في السابق كان هناك برنامج النفط مقابل الغذاء معمول به وكانت شبكة من التجار يعملون على توريد تلك المفردات بحيث كانوا كلما يوردون مواد بكميات زائدة يسلمون مبالغ من الامم المتحدة ضمن ذلك البرنامج، لكننا الان نخضع الى موازنة الدولة وملتزمون بها على ضوء الايرادات المتحققة لخزينة الدولة، وبذا تكون وزارتنا ملزمة من قبل المالية بتلك التخصيصات، ونحن الان نجهز ما لدينا من مواد خارج حدود الـ ٥ مفردات او جوده في المخازن ففي هذا الشهر وزعنا الصابون مع انه محذوف من البطاقة الجديدة.

وعن سؤالنا متى سينفذ قرار تقليص المفردات اشار عباس الى ان من المفروض ان ينفذ ذلك القرار بداية عام ٢٠١٠ كما اشار الكتاب الان لدينا عقود سابقة وخزين في المخازن للمواد الاخرى يتم تجهيزها حاليا لتسديد طلبات عام ٢٠٠٩.

٩٦٪ يفضلون الحصة

التقينا مدير عام التخطيط والمتابعة رياض الهاشمي وهي الدائرة التابعة لوزارة التجارة والتي تقوم بطبع واعداد مفردات البطاقة من خلال مكاتب التوزيع التي توزع (الكابونات) الى الوكلاء، وقد اشار الهاشمي الى ان الدائرة قامت بتوزيع (الكابونات) ابتداءا من ٢ مايس الجاري وان البطاقة قد اعدت وطبعت لمدة سنتين وهي تحوي كل المفردات ولكن سيتم (شطب) المواد التي لم توزع وبعد مضي السنتين سوف نعد (كبون) خاصاً بالمفردات الخمس، وبتوجيه من وزير التجارة وكالة اجرينا مسحا للمناطق الاكثر فقرا حسب كل مركز تمويني الهدف منه اعطاء الاولوية للفقراء التوزيع، وعن اقتصار تلك المواد على خمس أشار الهاشمي إلى ان هدف الحصة التموينية هو إعانة الفقير فالشاي مثلا ليس بضرورة الرز والطحين، وان وزارة التخطيط قد اجرت مسوحات على مدى سنوات لاستبدال الحصة بمبلغ من المال فكانت النسبة هي ان ٩٦ ٪ من المواطنين قد فضلوا الحصة على المبالغ، كما ان استبدالها بالمبالغ سوف يؤدي الى التضخم، وان مبلغ ٣ مليارات لا تكفي للتوزيع. وعن تعاون المواطن مع الدائرة دعا الهاشمي المواطن الى استلام البطاقة خلال موعد محدد والتعاون مع الموظف لانجاز هذه المهمة باحضار المستمسكات المطلوبة والتبليغ عن حالات الوفاة.

احدى المراكز التموينية